تقديرات بمشاركة 25 مليون زائر خلال ستة أشهر

إكسبو دبي يستعد لاستقبال الملايين في أكبر حدث عالمي منذ كوفيد - 19

تستعد مدينة دبي هذا الأسبوع لاستقبال ملايين الزوار مع انطلاق «إكسبو 2020» الذي تم تأجيله لعام كامل بسبب كوفيد– 19، ويعتبر الحدث العالمي الأكبر منذ تفشي الوباء والأول من نوعه في الشرق الأوسط.

وسينطلق إكسبو اليوم باحتفال كبير، بينما تم تجهيز أجنحة الدول المشاركة والبالغ عددها أكثر من 190 في العالم. كما سيتم عرض ابتكارات تكنولوجية.

وأقيم المعرض العالمي الأول في لندن في عام 1851 في كريستال بالاس الذي بني خصيصا لهذا الغرض، وعرض فيه برج ايفل – كموقع جذب مؤقت – في باريس عام 1889.

وتستضيف دبي إكسبو للمرة الأولى في الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يكون الحدث الأكبر في المنطقة مع تقديرات بقدوم 25 مليون زائر على مدار ستة أشهر.

وكان أكبر حدث تم تنظيمه خلال جائحة كوفيد، أولمبياد طوكيو الذي أقيم في الصيف الماضي، إنما من دون متفرجين للحد من انتقال الفيروس.

وسيطلب من زوار المعرض تقديم إثبات تطعيم أو نتيجة فحص سلبية لوباء كوفيد– 19. كما سيتعيّن عليهم وضع الكمامات والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي.

وسجلت الإمارات تراجعا في الإصابات بالوباء مع أقل من 300 حالة – أي أقل من نصف الإصابات التي كانت تسجّل قبل أسبوعين.

وأكد حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خلال زيارة قام بها إلى غرفة العمليات والتحكم في إكسبو 2020 «وعدنا بتنظيم حدث سيكون علامة فارقة في تاريخ إكسبو، وفرق العمل تتنافس في ترجمة الوعد إلى إنجاز ملموس مؤكدين جدارتنا كشريك في صنع المستقبل».

وبحسب حاكم دبي فإن «134 فريقا من 95 جنسية يعملون كفريق عالمي واحد لإطلاق حدث عالمي رائد في دولة جمعت العالم في وقت ومكان واحد».

وتستضيف دبي المعرض العالمي اعتبارا من أكتوبر المقبل ولمدة ستة أشهر. واستقبلت الإمارة منذ أن أعادت فتح أبوابها للسياح في يوليو 2020 ولغاية ديسمبر أكثر من 1.7 مليون زائر دولي. وتأمل في إضافة المعرض إلى انجازاتها المعروفة بناطحات السحاب ومن بينها برج خليفة، أطول مبنى في العالم.

وبحسب وسائل الإعلام الإماراتية نقلا عن تقرير لشركة سفر فإن «برج خليفة» هو أكثر موقع يتم البحث عنه في العالم.

وتساءلت صحيفة «ذا ناشونال» الإماراتية الصادرة بالإنكليزية «هل جعل إكسبو 2020 برج خليفة، برج إيفل الجديد؟». وبحسب الصحيفة فإنه «لطالما كان جوهر معرض إكسبو العالمي إعطاء الشعور بأن الاستعراض عالمي والبيئة القائمة في الإمارات مواتية بشكل كبير لذلك».

وسيصب التأجيل في مصلحة الإمارات التي تحتفل بعيدها الوطني الخمسين في 2 ديسمبر المقبل.

وينشغل العمال بوضع اللمسات الأخيرة على البنية التحتية والمرافق في الموقع ترقبا لانطلاق الحدث. ومن المتوقع حضور سياسيين ورجال أعمال ومشاهير ورياضيين إلى إكسبو.

وتستعرض الدول في أجنحتها منتجات مختلفة ومتنوعة من روبوت صيني على شكل باندا إلى تابوت أثري فرعوني في الجناح المصري.

وسيتم أيضا تنظيم «أسابيع الموضوعات» خلال إكسبو حيث سيتم التركيز على أمور مختلفة مثل المناخ والتنوع الحيوي والفضاء والتنمية الريفية والحضرية وغيرها.

وتملك الصين أحد أكبر الأجنحة في المعرض بمساحة 4636 مترا مربعا. وأقيمت في الجناح الهولندي مزرعة هرمية الشكل تضم نباتات صالحة للأكل تروى بمياه المطر المولّدة عبر الطاقة الشمسية إذ سيركز إكسبو على حلول مستدامة في مجالات المياه والطاقة والغذاء. وتشارك أيضا إسرائيل في المعرض، في خطوة متقدمة جديدة في العلاقات بين الإمارات وإسرائيل اللتين وقعتا اتفاقا لتطبيع علاقاتهما قبل عام.

اليمن: «المركزي» يعد بإجراءات حازمة لوقف تدهور العملة

وعد البنك المركزي اليمني، باتخاذ إجراءات حازمة لوقف تدهور العملة المحلية التي تشهد تراجعا قياسيا، وسط موجة سخط شعبي. جاء ذلك في بيان صدر عن البنك المركزي نشرته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ).

وأوضح البيان، أن البنك المركزي «يعتزم قريبا اتخاذ قرارات وإجراءات حازمة على مستوى قطاعي البنوك والصرافة لإصلاح الوضع بقدر ما يمكنه ذلك؛ لوقف التدهور الحاد في قيمة العملة المحلية»، دون أن يحدد هذه الإجراءات.

وأكد البنك المركزي أنه «يتمتع باستقلالية تامة ويعمل وفق قواعد وآليات مهنية وضوابط تحددها القوانين النافذة بهذا الشأن».

وطالب البنك الأطراف المتنازعة في اليمن باحترام استقلاليته، محذرا من «المساس بأمن وسلامة أداء الجهاز المصرفي والقوانين المنظمة لنشاطه».

يأتي بيان البنك المركزي في الوقت الذي اتسعت فيه رقعة الاحتجاجات المنددة بانهيار العملة وضعف الخدمات، خصوصا في مدينة تعز جنوب غربي اليمن.

ويشهد اليمن، خاصة المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة، منذ 3 أسابيع تدهورا اقتصاديا، على خلفية التراجع غير المسبوق للعملة المحلية أمام الأجنبية، حيث تجاوز سعر الدولار الواحد 1200 ريال.

وقبل الحرب التي بدأت عام 2015 في اليمن، كان الدولار الواحد يباع بـ 215 ريالا، فيما نزلت، مع هبوط الريال، قيمة مرتبات كثير من الفئات إلى ما يعادل أقل من 100 دولار.

ومنذ نحو 7 سنوات، يشهد اليمن حربا أودت بحياة 233 ألفا، وبات 80 بالمئة من السكان البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، وفقا للأمم المتحدة.

موجة غلاء تهدد قدرة الجزائريين الشرائية في ظل أزمة اقتصادية

تعيش الجزائر منذ أسابيع، على وقع موجة غلاء حادة وغير مسبوقة في أسعار السلع والمنتجات، وسط تحذيرات من انهيار القدرة الشرائية للمواطنين، وسط جدل حول العوامل الخارجية والداخلية لهذه الظاهرة.

يأتي هذا الغلاء، بالتزامن مع مصاعب اقتصادية تواجهها البلاد منذ 2020، بسبب تراجع أسعار النفط والتبعات السلبية لجائحة كورونا، وتذبذب أسعار الصرف في السوق المحلية.

وبين أسباب خارجية وأخرى داخلية، يرجع العاملون في قطاع مبيعات التجزئة داخل الأسواق، أسباب هذه الزيادات في الأسعار.

عالميا، ووفق تقرير صدر مطلع الشهر الجاري عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو»، فإن أسعار السلع الرئيسة (اللحوم، الزيوت، الحبوب، الألبان، السكر)، ارتفعت بنسبة 33 بالمئة في أغسطس الماضي على أساس سنوي.

يرى رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين (مستقلة)، طاهر بولنوار، أن ارتفاع أسعار مواد زراعية على وجه الخصوص، وبعضها مستورد يعود إلى 5 عوامل رئيسية. وأوضح بولنوار في حديث للأناضول، أن السبب الأول لارتفاع الأسعار هو الجفاف الذي عرفته الجزائر منذ بداية العام، والكثير من المزارعين يشتكون نقص مياه السقي وجفاف آبار وتراجع منسوب مياه السدود.

وأشار إلى أن الجفاف أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي، ومعه تناقص العرض وارتفعت الأسعار في ظل طلب مرتفع.

أما السبب الثاني، يعود إلى موجة الحر خلال الصيف الماضي وتأثيرها على اليد العاملة، إذ سجل نقص كبير فيها بسبب درجات الحرارة القياسية التي بلغت 48 درجة في ولايات شمالية، وأثر على جني المحاصيل.

السبب الثالث وفق بولنوار، هو تضرر وكساد محاصيل زراعية بسبب الحرائق التي طالت عدة ولايات شمالي البلاد.

ويتمثل العامل الرابع حسب رئيس جمعية التجار والحرفيين الجزائريين، في ارتفاع تكاليف نقل المنتجات والمواد الأولية وتكاليف الإنتاج.

أما العامل الخ والأخير، فهو المضاربة التي تؤدي لارتفاع الأسعار في ظل نقص المنشآت التجارية على غرار أسواق التجزئة في عديد الولايات.

وتوقع بولنوار بداية عودة الاستقرار في أسعار المواد الزراعية بنهاية أكتوبر المقبل، مع عودة الفلاحين (المزارعين) على استئناف نشاطاتهم بشكل عادي وهطول الأمطار.

فائض ميزان تجارة قطر يرتفع 177.4 بالمئة في أغسطس

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، خلال أغسطس 2021 بنسبة 177.4 بالمئة على أساس سنوي، وسط نمو الصادرات وتحسن الأوضاع الاقتصادية والتعافي من جائحة «كوفيد19–».

وحسب مسح «الأناضول»، الذي استند لبيانات وزارة التخطيط والإحصاء، فإن الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال أغسطس، سجل فائضاً بقيمة 19.19 مليار ريال (5.27 مليارات دولار).

كان فائض الميزان التجاري القطري، سجل 6.921 مليارات ريال (1.90 مليار دولار) بالشهر المماثل من 2020. يأتي تحسن فائض قطر التجاري، كمؤشر على تعافي الاقتصاد وتحسن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي والذي يشهد ارتفاعات قياسية بالأسعار.

وعلى أساس شهري، انخفض الفائض التجاري لقطر بنسبة 2 بالمئة، من 19.594 مليار ريال (5.38 مليارات دولار) في يوليو الماضي.

وأظهرت البيانات، ارتفاع الصادرات القطرية في أغسطس الماضي بنسبة 94.2 بالمئة إلى 27.29 مليار ريال (7.49 مليارات دولار)، من 14.05 مليار ريال (3.86 مليارات دولار) بالشهر المقارن من العام الماضي. وبالنسبة للواردات القطرية، أظهرت البيانات ارتفاعها بنسبة 2.9 بالمئة على أساس سنوي خلال الشهر الماضي إلى 8.09 مليارات ريال (2.22 مليار دولار)، من 7.12 مليارات ريال (1.95 مليار دولار) بالشهر المقارن من 2020.

وتعتبر قطر أكبر منتج ومصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال، وتواجه منافسة صعبة على الحصة السوقية حول العالم مع زيادة صادرات موردين كبار مثل أستراليا والولايات المتحدة.

«المركزي» الصيني يضخ 15.5 مليار دولار للوقاية من أزمة سيولة

ضخ البنك المركزي الصيني 100 مليار يوان (نحو 15.5 مليار دولار) في النظام المصرفي، في إشارة إلى سعي السلطات الصينية لتجنب حدوث أزمة سيولة في القطاع في ظل الزيادة الموسمية للطلب على القروض، وأزمة ديون شركة العقارات العملاقة إيفرغراند. وأعلن بنك الشعب الصيني ضخ 100 مليار يوان في النظام المصرفي من خلال اتفاقيات إعادة شراء عكسي مدتها 14 يوما، وهي أكبر كمية سيولة يضخها البنك بهذه الطريقة منذ فبراير الماضي. وهذه ثاني مرة يضخ فيها البنك المركزي سيولة بأكثر من 10 مليارات يوان في يوم واحد منذ بداية الشهر الحالي.

ويأتي ذلك في حين لا تزال أزمة شركة التطوير العقاري العملاقة إيفرغراند تمثل خطرا على النظام المصرفي الصيني باعتبارها واحدة من أكبر الشركات المدينة في العالم.

وفي سياق منفصل، أفاد تقرير بأن الاقتصاد الرقمي في الصين ارتفع إلى 39.2 تريليون يوان (أكثر من 6 تريليونات دولار) العام الماضي، ليشكل حوالي 38.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وبزيادة 9.7 في المائة على أساس سنوي. جاء ذلك في تقرير عن تطور الإنترنت في الصين، أصدرته الأكاديمية الصينية لدراسات الفضاء الإلكتروني خلال قمة ووتشن لمؤتمر الإنترنت العالمي، والتي افتتحت في ووتشن بمقاطعة تشغيانغ، شرقي البلاد.

وذكر التقرير، الذي أوردته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، أن حجم صفقات التجارة الإلكترونية المسجلة في الصين بلغ 37.21 تريليون يوان خلال عام 2020 بزيادة 4.5 في المائة مقارنة بعام 2019 بينما وصلت العائدات التشغيلية لقطاع خدمات التجارة الإلكترونية إلى 5.45 تريليون يوان، بزيادة 21.9 في المائة على أساس سنوي.

مبادلات مخاطر تعثر الائتمان في تونس تبلغ مستوى قياسياً

تعرضت سندات الحكومة التونسية لضغط جديد وبلغت تكلفة التأمين ضد مخاطر تخلفها عن السداد مستوى قياسيا، مع استمرار تصاعد المخاوف بشأن الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد.

نزل آلاف المتظاهرين إلى شوارع تونس مطلع الأسبوع بين مؤيد ومعارض لقرارات الرئيس قيس سعيد التي منح فيها نفسه سلطة الحكم بمرسوم. وأظهرت بيانات تريدويب أن سندات 2024، التي يصدرها رسميا البنك المركزي للبلاد، تراجعت بنحو سنت ليجري تداولها عند 83.535 سنت باليورو.

كما أظهرت بيانات من آي.إتش.إس ماركت أن مبادلات مخاطر التخلف عن سداد الائتمان لأجل خمس سنوات قفزت إلى 840 نقطة أساس، بزيادة 22 نقطة أساس عن إغلاق يوم ، وأكثر من مثلي مستوياتها في بداية العام.

3 بنوك مصرية تطلق صندوقاً لدعم التكنولوجيا المالية بمليار جنيه

تعتزم 3 بنوك مصرية هي «الأهلي ومصر والقاهرة» إطلاق صندوق دعم رؤوس أموال شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في أكتوبر 2021، برأس مال مليار جنيه مصري كحد أدنى، مع إمكانية مساهمة أية بنوك أو مؤسسات مالية أخرى ترغب في المشاركة، وذلك بالتوافق مع ما قامت به قطاعات البنك المركزي المعنية من دراسات مستفيضة.

وبحسب بيان، فإن ذلك يأتي تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بمساندة شباب المُبتكرين في قطاعات التكنولوجيا المالية، والقطاعات التكنولوجية المُغذية لها من أجل بناء قاعدة تكنولوجية مصرية متطورة قادرة على تحقيق ريادة مصر على مستوى المنطقة العربية والقارة الأفريقية في قطاعات التكنولوجيا المالية المختلفة، ولاسيما الخدمات المصرفية والمالية الرقمية، والتي باتت من أهم علوم وتطورات الحاضر والمستقبل.

وذكرت البنوك الثلاثة، أن مشاركتهم في هذا الصندوق من منطلق إيمانهم بأهمية مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية والذي يعد مستقبل الصناعة المصرفية والمالية في مصر والعالم.

ستاندرد آند بورز: دعم الحكومات وتحسن ثقة الاقتصاد يخففان من ضعف مصارف الخليج

أفادت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال للتصنيف الائتماني بأن الدعم الحكومي وتحسين الثقة الاقتصادية يساعدان في التخفيف من نقاط ضعف القطاع المصرفي، لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضحت الوكالة في تقرير، أن جائحة «كورونا» وتدني أسعار النفط العام الماضي، لم تؤثر على جميع الأنظمة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار التقرير إلى مرونة القطاعات المصرفية لبعض دول المنطقة، إضافة إلى نقاط الضعف لدى دول أخرى.

وبحسب التقرير، تعتبر البنوك الإماراتية من بين الأكثر تأثراً في منطقة دول المنطقة، نتيجة لانكشافها الكبير على العقارات والقطاعات الأخرى التي تضررت بشدة.

وأشار إلى أن البنوك السعودية في وضع أفضل بفضل الربحية القوية.

وذكر أن المشكلات الأخرى، تشمل الديون الخارجية الصافية المتزايدة لقطر والتحديات المالية في الكويت، الأمر الذي قد لا يضر بالاقتصاد فحسب، بل يشكك أيضاً في قدرة الحكومات على دعم النظام المصرفي بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب.

وتوقع التقرير أن يكون الانخفاض في مؤشرات جودة الأصول لدى البنوك الخليجية طفيفاً، بفضل تدابير الدعم التنظيمية والحكومية، وتحسن معايير الثقة الاقتصادية.

وتحاول دول الخليج التعافي من أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخها نتيجة التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا خلال العام الماضي، وهبوط أسعار النفط المصدر الرئيس للدخل بالمنطقة وسط انخفاض الطلب العالمي.

ويصل عدد المصارف الخليجية العاملة في دول الخليج نحو 168 بنكا يخدمون نحو 58 مليون نسمة.

وتستحوذ الإمارات على أكبر عدد من البنوك بنحو 48 مصرفا، ثم السعودية والبحرين 31 مصرفا لكل منهما، ثم الكويت 22، وقطر وعمان 18 مصرفا لكل منهما.

تتمات

يجمع السلطتين

وقال النائب الدكتور عبدالله الطريجي، إن الحوار الوطني خطوة مهمة لرأب الصدع وتوحيد الجهود والتوصل إلى توافق يحقق المصلحة العامة بعيداً عن أي مصالح شخصية أو أجندات خاصة عانت منها الكويت في الآونة الأخيرة.

من جانبه، قال النائب فرز الديحاني: دعوة كريمة تأتي لطي كل ملفات الاختلاف في وجهات النظر لتعزز الجهود التي كنا ولازلنا ماضون بها ومنها عودة اخواننا المهجرين».

بدوره، قال النائب الدكتور عبيد الوسمي، أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع نبذ الخلافات والعمل على استقرار الأوضاع العامة في البلاد وخاصة فيما يتعلق بعلاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتسليط جميع الجهود المخلصة من أجل تنمية البلاد وتطويرها والانطلاق نحو أفق واسع من تحقيق الطموحات والانجازات.

وأضاف النائب أسامة المناور: الحمد لله الذي وفّق صاحب السمو فالحوار الوطني برعايته في هذه المرحلة ضرورة ، والثقة بسموّه تجعل الجميع متفائل بحلحلة أمور مهمّة ينتظر الشعب الكويتي نتائجها».

من جانبه، قال النائب خليل الصالح : ندعو جميع الأطراف إلى تحمل المسؤولية الوطنية والسياسية للظرف الراهن والسعي إلى حوار بناء، وتغليب المصلحة الوطنية».